جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـــدد السادس

لسنة 2019

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

العنف الأسـري ضـد الأطفال وطرق مـعالجته

*** د. محمد فتحي فرج الزليتني، ** د. سالم بوبكر محمد شعيب**

(* الأستاذ المساعد بقسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم توكرة - جامعة بنغازي. الأستاذ المساعد بقسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي - ليبيا)

الملخص:

هدف البحث للتعرف على مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال، وكذلك التعرف على خصائص الأسرة التي يتعرض أطفالها للعنف، كما هدفت - أيضاً- للتعرف على أسباب واثأر العنف الأسري ضد الأطفال وطرق مواجهته، ولقد توصلت نتائج البحث إلى جملة من النتائج منها: أن مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال تمثلت في: العنف الجسدي، والنفسي، والإهمال. وان الأسرة التي يتعرض أطفالها للعنف هي الأسرة التي تعاني من الفقر، والتفكك الأسري، والاضطرابات النفسية، والعقلية. وأن من أسباب العنف الأسري ضد الأطفال تدني المستوى الاقتصادي، والتعليمي للوالدين، وضعف الوازع الديني لديهم، ووجود رواسب في تنشئة الوالدين، والمغالطة في المفاهيم الثقافية السائدة في تربية الأطفال. ولقد تمثلت آثار العنف الأسري ضد الأطفال في: الآثار النفسية، والاجتماعية، والصحية، والاقتصادية .كما توصلت نتائج البحث إلى مجموعة من الطرق لمواجهة العنف الأسري ضد الأطفال تمثلت في: الإرشاد الأسري، وتفعيل دور المؤسسات الأمنية والقضائية لحماية حقوق الطفل، والتركيز على دور الإعلام، والمساجد، والمؤسسات التعليمية في توعية الأسرة بالأساليب التربوية الايجابية في تربية الأطفال، بالإضافة الي التركيز على الدعم المادي للأسرة من قبل المؤسسات الحكومية.

Abstract:

The research aimcd to idcntify the manifestations of family violence against children, as well as identify the characteristics of family, whose children are exposed to violence in addition to identify the reasons, effects of family violence against children and confront it, the research found that, the manifestations of family violence against children were physical, psychological, neglect, poverty, family disintegration, psychological and mental disorders, low economic and educational level of parents, as well as weak religious status, socialization, and the fallacy in the prevailing cultural concepts in raising children. The research also found a set of ways to confront family violence against children, which were represented in family counseling, activating the role of security and judicial institutions to protect children's rights, focusing on the role of media, mosques, and educational institutions in raising the family's awareness of positive educational methods in socialization of children, in addition to focusing on support Material for the family by government institutions.

1. المقــدمة:

يعد العنف ضد الأطفال في الوقت الراهن إحدى المشكلات الاجتماعية الأساسية التي احتلت مكاناً بارزاً واهتماماً متزايداً لدى الباحثين في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والتربوية ؛ فقد سعى الباحثون لوصف وتفسير مختلف أشكال العنف ضد الأطفال، لوضع الخطط والبرامج الوقائية والعلاجية له؛ من أجل توفير حياة كريمة للأطفال من جهة، ومن جهة أخرى حتى يكونوا قادرين على المشاركة الفعالة كأعضاء أصحاء داخل مجتمعهم.

لذا يعد استخدام العنف مع الأطفال وإساءة معاملتهم، وإهمالهم مشكلة اجتماعية خطيرة، تعود جذورها إلى أوائل التاريخ البشري، كما أنها إحدى المشكلات التي مازالت تستقطب اهتماماً عالمياً في الوقت الحاضر نتيجة لحركة حقوق الإنسان، واستجابة لتطور برامج الطفولة في العالم بأكمله (ماجد أبو جابر وآخرون: 2009، 2).

ويتضح هذا الاهتمام في إصدار إعلان حقوق الطفل 1959، حيث نصت المادة (19) من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة على ضرورة أن تتخذ الدول والأطراف الموقعة - ومن بينها ليبيا- جميع التدابير التشريعية، والإدارية، والاجتماعية، والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف، أو الضرر، أو الإساءة الجسدية، أو الإساءة النفسية، أو إساءة المعاملة، أو الاستغلال (اشرف سليمان بوبكر: 2016،6).

وقد اهتمت ليبيا بالطفولة وأصدرت العديد من القوانين الخاصة بالطفل والتي كانت مختلف بنودها تؤكد على مختلف أنواع الرعاية والحماية التي تكفل حقوق الطفل في مختلف المجالات الحياتية، ففي شهر (12) عام (2006) صدر القانون العام رقم (4) بشأن حماية الطفولة حيث اشتمل على مواد تخص ثقافة الطفل والمعاملة الجنائية لمن يقوم بالعنف ضد للأطفال، وهو يتضمن عدد من الأحكام التي تركز على رعاية و حماية الطفل، وفيما يتعلق بالمعاملة الجنائية لمن يقومون بالعنف ضد الأطفال، فقد نص القانون في المادة السادسة على أن "يتولى من لهم صفة الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون متابعة الجهات والأفراد الذين يقومون على شؤون الأطفال الذين يبلغ عن تعرضهم للعنف في المعاملة من قبل ذويهم أو غيرهم على أي وجه، أو يكتشف تعرضهم لها بأي وسيلة والتحقق من طبيعة المعاملة التي يتلقونها والرعاية المقدمة لهم" (رمضان عبد العزيز رمضان: 2008، 66).

وعلى الرغم من الاهتمام التشريعي الواسع بالطفل، وأيضاً الاهتمام على المستوى المحلي و العالمي، فإن الواقع (الدراسات السابقة) تدلنا على أن شريحة كبيرة من الأطفال مازالت تعاني من مختلف مظاهر العنف، ومن هنا بدأت تحظى مشكلة العنف ضد الأطفال باهتمام دولي متزايد خاصةً في العقود الثلاثة الماضية، حيث بدأت منظمة الأمم المتحدة تعنى بالطفولة وحقوقها كجزء من حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن الإسلام قد سبقها إلى ذلك منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام تقريباً، حيث عنى بالطفولة، وجعل العناية بها ورعايتها من مبادئه، ولم يكتفي من بتحديد حقوق الطفل منذ وجوده في الحياة، وإنما حدد له حقوق حتى قبل أن يولد (حنان محمد محمد علي: 2005، 4) فالأطفال هم قرت العين كما جاء في قوله تعالى:{ ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرت أعين} (سورة الفرقان: الآية، 47).

ولعل من المسلمات العلمية لأي ظاهرة من الظواهر لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي تقع فيه، وينطبق ذلك على ظاهرة العنف ضد الأطفال، من حيث أسبابها، وأثارها، وبالتالي فإن شيوع تلك الظاهرة في الآونة الأخيرة سيطر على تفكير كثير من الباحثين والمتخصصين في المجالات المختلفة، الطبية، والقانونية، النفسية، والاجتماعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أهمية علاقة الوالدين، أو من يقوم مقامهما، بالأبناء وما ينجم عن هذه العلاقة من تفاعل بين الطرفين (الآباء والأبناء) قد تترك آثار بعيدة المدى على شخصية الأطفال إما سلباً أو أجاباً، وخاصة أن العوامل الأسرية تلعب دوراً حيوياً في توافق الطفل النفسي

والاجتماعي، وهذا ما تدعمه دراسة همفري وآخرون Humphry.et al 1998 والتي أشارت على أن الآباء والمربيين يجب أن يوصفوا بالمرونة في التعامل مع الأطفال (نسيم السعيد حسين طبل: 2006 ، 2).

وتشير بعض الدراسات (كدراسة عبد السلام عبد الغفار وآخرون 1997، ودراسة أيمن عباس الكومي 1996، ودراسة أحمد صديق ومصطفى سامي قنديل 1996) إلى أن هناك أساليب خاطئة في التربية والتعامل مع الطفل قد تنتشر بعضها بسبب المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المتدنية، والضغوط النفسية التي يعيشها الآباء، وخروج بعض الأمهات للعمل، وكبر حجم الأسرة كل هذه العوامل ساعدت على تعرض الأطفال لمختلف أشكال العنف (عن: اشرف سليمان بوبكر:2016، 7).

وبناء عليه فإن للطفل حقوق أساسيه يجب الوفاء بها مثل حق الغذاء، وحق العناية بنظافته ومظهره، وحق اللعب، وحق الأمن ضد كل أشكال العدوان البدني، وكذلك حق الأمن النفسي والاجتماعي، حتى لا يقع فريسة لأي شكل من أشكال العنف النفسي والاجتماعي والجسدي والانفعالي من رفض وإهمال، وعدم رعايته، وتهديده بسحب الحب أو التخلص منه، ومعايرته بالعيوب ومقارنته ببعض الأقران، وكذلك حق الطفل في أن يقدره الآخرون، ويحترموه ويشعر بأنه محبوب، وأن عدم تلبية هذه الحقوق الأساسية للطفل، والتي نصت عليها المواثيق العالمية لحمايته إنما يمثل عنف عليه يؤثر في توافقه النفسي والاجتماعي في المستقبل.

ومما سبق، تتضح أهمية دراسة هذه المرحلة (الطفولة) وأن **العنف ضدها** بكافة أنواعه (**النفسي والاجتماعي، والجسدي**، والإهمال) إنما هي إساءة للمجتمع والمستقبل القادم، ولهذا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على **العنف** الذي يتعرض له الأطفال في محيطهم الأسري، وذلك من أجل وضع الخطط والبرامج والحلول التي قد تحد من انتشار هذه الظاهرة أو المشكلة علي المستوي الأسري.

2. مشكلة البحث:

لقد أصبح موضوع العنف الأسري ضد الأطفال محل اهتمام العلماء و الباحثين على المستويين العالمي والمحلي؛ وذلك نظرا لما يتعرض له الأطفال من قبل آبائهم أو القائمين على أمر تربيتهم ورعايتهم من معاملة قاسيه والتي قد تصل إلى حد العنف مما يؤدي إلى تعرض الطفل لأنواع متعددة من مظاهر العنف (الجسدي، النفسي، الإهمال). وهذا ما أشارت إليه العديد من نتائج الدراسات التي تم عرضها في مراحل لاحقة من هذا البحث. وان ما يتعرض له الأطفال من أشكال مختلفة من العنف يمثل انتهاكاً صارخاً لأبسط حقوق الطفل في التمتع بطفولته، وانتهاكاً أيضاً للقوانين والاتفاقيات الدولية التي شرعت لحماية الأطفال من كل صور العنف والاستغلال. وبناءً على ذلك فقد تحدد موضوع البحث الحالي في: العنف الأسري ضد الأطفال (أسبابه، مظاهره، آثاره) وكيفية معالجته.

3. أهمية البـحث:

يعد الاهتمام بالطفل ورعايته من مقومات النهوض بأي أمة فتية في سبيل الوصول إلى مستقبل أفضل، فالأطفال يشكلون جيل الغد، والاهتمام بهم، وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية الشاملة، ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دولة دون الأخرى سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن تتفاوت درجات الاهتمام بين الدول، لما أقرته الشرائع السماوية، والاتفاقيات الدولية، والتشريعات المحلية من حقوق تهدف لحماية الطفل، ورعايته في مرحله يتم فيها تشكيل وبناء جسمه، وإدراكه وشخصيته ليكون قادراً على تحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه (مفيد الشامي، وختام أبو عطيه: 2002، 2).

كما أن الطفولة في عالمنا اليوم، أصبحت عرضه لمخاطر عديدة، إذ تستوجب رعاية خاصة من قبل الوالدين، فالأسرة تشكل الأساس الأول للتنشئة، والتطبيع، وهى خط الدفاع الأول للطفل، وصلاح الأسرة مقدمة لبناء شخصية الطفل على أسس سليمة، لذا لابد من تضافر كافة الجهود من مختلف التخصصات الاجتماعية، والنفسية لدراسة الطفولة في مراحل العمر المختلفة؛ وذلك من أجل فهم وتفسير سلوكهم، ومساعدتهم على التخفيف من مختلف مشكلاتهم، والعمل على إشباع حاجاتهم، وتحقيق أهدافهم.

ويمثل الاهتمام بالطفل وحمايته من العنف واجبا من الواجبات الدينية، والاجتماعية، والإسلام منذُ بدايته جعل العناية بالأطفال ورعايتهم من مبادئه الدائمة، حيث اهتمت الشريعة الإسلامية بالطفل فجعلت له حقوقاً وعملت على حمايته والمحافظة عليه منذ كونه جنيناً في بطن أمه وحتى ولادته، حيث منحته حقوقاً متعددة وشرعت له من الأحكام ما يكفل استمراره وبقائه واستمرار نموه، وأوجبت عقوبة على من يعتدي عليه، ومن ضمن حقوق الطفل حسن المعاملة والرأفة والرفق بهم ورعايتهم، وقد نبذ الإسلام العنف والإساءة والأذى بكافة صوره وأنواعه (اشرف سلمان ابوبكر: 2016، 6).

4. أهداف البحث:

1.4. التعرف على أهم مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال.

2.4. التعرف على خصائص الأسرة التي يتعرض أطفالها للعنف.

3.4. التعرف على أهم الأسباب الذي تؤدي للعنف الأسري ضد الأطفال.

4.4. التعرف على أهم الآثار المترتبة على العنف الأسري ضد الأطفال.

5.4. التعرف على الطرق السليمة لمواجهة العنف الأسـري ضد الأطفال.

5. تساؤلات البحث:

1.5. ما أهم مظاهر العنف الأسـري ضـد الأطفال؟

1.5. ما خصـائص الأسرة التي يتعـرض أطفالها للعنف؟

2.5. ما أهم الأسباب الذي تودي للعنف الأسري ضد الأطفال؟

3.5. ما أهم الآثار المترتبة على العنف الأسري ضد الأطفال؟

4.5. ما الطرق السليمة لمواجهة العنف الأسـري ضد الأطفال؟

6. مصطلحات البحث:

1.6. العنـف violence :

واجه الباحثون الاجتماعيون مشكلة التعريفات، والمفاهيم ذات الارتباط بالعنف، ذلك أن المصطلح له أبعاد ثقافية، ومن ثم يختلف المفهوم باختلاف المجتمعات المتباينة، فما يعد عنفاً أو إيذاءً في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع أخر، ولذلك اختلطت بعض المفاهيم، إذ اعتبر بعضهم أن العنف مصطلح مرادف في معناه للإيذاء، في حين رأى آخرون أن العنف ضرب من ضروب العدوان، أو هو العدوان نفسه، ومهما يكن من أمر فقد افرد الباحثون تعاريف مختلفة للعنف (عبد المجيد أحمد عبد الرحمن: 2013، 3-4) منها تعريف منظمة اليونسكو، حيث تعرف العنف بأنه: استخدام الوسائل التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية، واعتبرت العنف النفسي، والأخلاقي نوعا أعمق من العنف الجسدي، وأكثر استحقاقا للإدانة، والرفض لأنه أكثر ضرراً من العنف الجسدي وأكثر منه خطراً (محمد سيد فهمي: 2012، 48). ويعرف كلارك Clark العنف بأنه تصرف صادر من أعضاء جماعة اجتماعية

تتمتع بالقوة، موجه الى أعضاه جماعة اجتماعية تفتقر إلى تلك القوة، ومن ثم يشير مفهوم العنف إلى استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، ويكون من شأنه التأثير على إرادة الفرد، واستخدام العنف بالإكراه (عصام توفيق قمر وآخرون: 2014، 128).

2.6.الأســـرة Family :

الأسرة هي الخلية الأولى المسؤولة عن تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلي كائن اجتماعي، والمسؤولة عن تحقيق النمو النفسي والاجتماعي للطفل، وإكسابه العديد من القيم والعادات والتقاليد السائدة بالمجتمع (أسامة كمال محمد: 2013، 7). كما يعرفها وليم اجبرن W. Egebern بأنها منظمة دائمة نسبيا مكونه من زوج وزوجة وأولاد أو بدونهم (سعيد محمد عثمان: 2009، 16). بينما بوجاردس Bocardus يعرفها - الأسرة - بأنها جماعة اجتماعية تتكون من الأب وألام وواحد أو أكثر من الابناء، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية ، وتقوم الأسرة هذه بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بواجباتهم وضبطهم ليصبحوا أشخاصاً يتصرفون بطريقة اجتماعية(احمد عبد اللطيف ابو أسعد، وسامي محسن الختاتنة: 2011، 37). وكذلك تعرف الأسرة بأنها إحدى مؤسسات المجتمع التي تقوم بإنجاب الأطفال، وتعتبر احد العوامل الأساسية في بناء الكيان التربوي، وإيجاد عملية التطبع الاجتماعي للأطفال وإكسابهم العادات التي تبقى ملزمة لهم طوال حياتهم بما لها من اثر في تكوين النمو الفردي وبناء الشخصية (ابتسام سالم خليفة: 2018، 94).

ومن خلال العرض السابق يمكن تعريف الأسرة بأنها مؤسسة اجتماعية تتكون من الزوج والزوجة وأولاد، يعيشون معاً بصورة دائمة، ويكتسب من خلالها الأطفال العديد من الخبرات التي تساعدهم على مواجهة كافة المسؤوليات التي يحددها لهم المجتمع من جهة، والتوافق والتكيف مع البيئة الاجتماعية من جهة أخرى.

3.6. العنف ضد الأطفال The violence against children :

على الرغم من اختلاف آراء العلماء والباحثين حول مفهوم العنف ضد الأطفال، فإننا لا نجد أمامنا سوى محاولة البحث عن عدد من تعاريف العنف ضد الأطفال حسب ما أشار إليه العلماء، ولعل هذا يفيدنا في معرفة منطلقات العلماء والباحثين في فهم العنف ضد الأطفال وتحديدهم له. حيث تعرف هدى قناوي عام 1988، العنف ضد الطفل بأنه: "كل ما يؤدي إلى إثارة الألم الجسمي كأسلوب أساسي في تنشئة الطفل وتطبيعه اجتماعياً، والمتمثلة في النواهي والضرب والعقاب والصفع على الوجه (هاني مصيلحي السيد: 2006، 13).

في حين يعرف مدحت أبو النصر أن العنف ضد الأطفال هو كل أشكال السلوك - مباشر أو غير مباشر، لفظي أو غير لفظي، ظاهر أو مستتر، مادية أو معنوية- يترتب عليها إلحاق أذى أو ضرر أو سوء معاملة للأطفال سواء كان هذا الأذى جسدي أو جنسي أو عاطفي، أو إهمال، مما يترتب عليه أثار جسمية، ونفسية، واجتماعية، وتعليمية خطيرة، وكذلك يعرف المركز القومي الأمريكي بواشنطن العنف ضد الأطفال على أنه: جرح جسدي أو عقلي أو إساءة جنسية أو إهمال لسوء معاملة الطفل تحت سن الثامنة عشر يقوم بها الشخص المسؤول عن رعايته تحت ظروف تهدد أو تضر بصحة الطفل وسعادته (محمد سيد فهمي:2012، 162-163). ويعرف الباحثان العنف ضد الأطفال بأنه أي فعل ضار يصدر من قبل القائمين على رعاية الطفل - بقصد أو بغير قصد - ويسبب لهم الأذى النفسي، أو الاجتماعي، أو الجسدي، أو العاطفي، أو هو كل فعل يحرم الطفل من حقوقه في اللعب، والتعليم، والعناية الصحة، والأمن النفسي والعاطفي، ويكون عائقا أمامه (الطفل) في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي مع المحيطين به.

4.6. الطفـــــولة Childhood :

يحدد (محمد سيد فهمي: 2012، 162-163) مفهوم الطفولة من خلال ثلاثة مجالات. وهي كالاتي: الشريعة الإسلامية، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، أما من حيث تعريف الطفولة في الشريعة الإسلامية فهي المرحلة التي تبدأ بتكوين الجنين في بطن أمه، وتنتهي بالبلوغ، والبلوغ قد يكون بالسن أو بالعلامة، وعلامات البلوغ عند الذكور هي الاحتلام، وعند الإناث هي الحيض والحبل، فإذا لم يوجد شيء من هذه العلامات الطبيعية كان البلوغ بالسن الذي اختلف الفقهاء في تقديره، فقدره الإمام أبو حنيفة بثمان عشرة سنة للفتى، وسبعة عشر سنة للفتاة، وقدره الصاحبان، والجمهور بخمس عشرة سنة لكل من الفتى، والفتاة، وقدره بن حزم بتسعة عشر عاماً. ومن هذا التعريف يتضح اهتمام الشريعة الإسلامية بالطفل حتى قبل أن يولد، وبعد ولادته، وحتى سن البلوغ. أما فيما يخص تعريف الطفولة من قبل علماء النفس: فإنها تبدأ من لحظة وجود الجنين في بطن أمه، وهذه الفترة تعتبر من أهم وأخطر مراحل عمره على الإطلاق، وعلى هذا فطور الطفولة يبدأ بالمرحلة الجنينية، وينتهي ببداية البلوغ الجنسي الذي يتحدد عند الذكور بحدوث أول قذف منوي وظهور الخصائص الجنسية الثانوية، وعند الإناث بحدوث أول دورة شهرية وظهور العلامات الجنسية الثانوية، وقد يحدد بالسن أيضاً .أما فيما يتعلق تعريف الطفولة من قبل علماء الاجتماع: فقد اختلفوا في تعريف الطفل على ثلاثة أوجه: **الأول:** يحدد الطفولة في المراحل **الأولى** من مراحل تكوين ونمو الشخصية، وتبدأ من الميلاد حتى بداية طور البلوغ. آما الوجه **الثاني**: يحدد الطفولة حسب السن حيث يسمى الطفل طفلا من لحظة ميلاده حتى سن الثانية عشرة من عمره. بينما الوجه **الثالث**: يحدد الطفولة في فترة الحياة من الميلاد حتى الرشد،،وتختلف من ثقافة إلى أخرى، وقد تنتهي عند سن البلوغ أو عند الزواج.

7. طـــــريقة البحث:

أعتمد البحث على الطريقة الوصفية، واستخدم من أساليبها، الأسلوب المكتبي، والذي يعتمد على مراجعة وتحليل الأدبيات المتعلقة بالموضوع بعد جمع البيانات والمعلومات حوله، ومن ثم تنظيم هذه البيانات وتحليلها، واستخلاص أهم النتائج منها.

8. الـدراسات السابقة:

قام الباحثان بعرض ما تيسر لهم - الاطلاع عليه- من دراسات محليه، وعربية، وأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث، ولقد تم عرض هذه الدراسات ، من الأحدث إلى الأقدم ، ومن ثم التعليق عليها بشكل عام، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

دراسة ابتسام سالم خليفة (2018) وكان من ضمن أهدافها التعرف على العوامل المؤدية للعنف الأسري، وتوصلت الدراسة لمجموعة نتائج أهمها: أن من أسباب العنف الأسري هو التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تستخدمها الأسرة مع أطفالها، وكذلك بينت النتائج أن أهم مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال كان العنف اللفظي، والعنف المعنوي، حيث أن تلك المظاهر يتعرض لها الأطفال بشكل يومي داخل الأسرة الليبية.

بينما دراسة اشرف سليمان بوبكر (2016) بالمجتمع الليبي، هدفت للتعرف على أنواع الإساءة التي يتعرض لها الطفل من قبل الوالدين، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية نسبية قوامها (342) مفرده، تم جمع البيانات منهم عن طريق استمارة استبيان، ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات، أسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها: يتعرض الأطفال إلي للإساءة الجسدية، والمتمثلة في الضرب عند ارتكاب الخطأ، أو عند الامتناع عن النوم في الوقت المحدد من قبل الوالدين، وكذلك أوضحت نتائج الدراسة أن الأطفال يعانون من الاساء النفسية، والإهمال من قبل الوالدين، والتي تمثلت في عدم

الاهتمام بهم من حيث العلاج، والمظهر العام، بالإضافة إلى الخصام الشديد عند ارتكاب الأخطاء.

أما فيما يخص دراسة عباس الغزالي (2015) بالمجتمع العراقي، فقد هدفت للتعرف على مدى تعرض الأطفال للعنف الأسري، كما هدفت للتعرف على علاقة العنف ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على عينة قوامها (120) طفلاً من رياض الأطفال في مدينة الحلة (مركز الأطفال ببابل) ولقد أسفر التحليل الإحصائي على النتائج الآتية: ارتفاع نسبة الأطفال الذين يتعرضون للعنف ،والمتمثل في العنف الجسدي، واللفظي، والإهمال، وكذلك أوضحت النتائج أن هناك علاقة معنوية بين التحصيل الدراسي للأب والأم، والمستوي الاقتصادي للأسرة، وعدد أفراد الأسرة، والتعرض للمشاكل، ودرجة تعرض الأطفال للعنف الأسري (عن: ابتسام سالم خليفة: 2018، 97).

وبينما ركزت دراسة لونه عبدالله رنان (2006) على التعرف إلى بعض المتغيرات التي ترتبط بالإساءة اللفظية وهى الجنس ومستوى تعليم الوالد والدخل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت في جمع بياناتها على الاستبيان لقياس شدة تأثر الطفل بالإساءة اللفظية، وطبقت على عينة قوامها (20) طالب من الصف الأول إعدادي، أخذت بالطريقة العشوائية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: هناك علاقة بين المستوى التعليمي للوالد وتكرار تعرض الطفل للإساءة اللفظية، كما بينت الدراسة وجود علاقة بين مستوى دخل الأسرة وتكرار تعرض الطفل للإساءة اللفظية من قبل الوالد.

وفيما يتعلق بدراسة فهيمة كريم المشهداني (2006) بالمجتمع العراقي، فقد هدفت للتعرف على أسباب العنف الأسري ضد الأطفال، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي، وأسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج منها: أن الفقر والحرمان من أهم الأسباب المؤدية للعنف الأسري ضد الأطفال، حيث أن الحرمان الاقتصادي يجعل الزوج يشعر بالدونية، والضغط النفسي مما يودي به إلى استخدام مختلف إشكال العنف ضد الأطفال(عن: ابتسام سالم خليفة : 2018، 95).

وهدفت الدراسة التي أعدتها جمعية البحرين لمؤتمر حماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال(2001) التعرف على أساليب وأنواع سوء المعاملة وأنواع سوء المعاملة في الأسر البحرينية، وكذلك العوامل التي تؤدي إلى سوء المعاملة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الأسر البحرينية تستخدم أساليب مختلفة من سوء المعاملة مثل الضرب واللامبالاة والمقارنة بالغير، والحرمان، والغضب، والبعد الجسدي، والروحي عن الأبناء، كما بينت الدراسة أن العوامل التي تساعد على سوء معاملة الطفل هي ماضي الأم، وعامل السن للوالدين، وافتقار معرفة الوالدين بمهارات التربية وحجم العائلة، والفقر وبطالة الأب، وكذلك نوع السكن.

كما أجريت دراسة غمار عادل إسماعيل (2004) بهدف معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكامنة وراء ممارسة الوالدين للعنف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت في جمع بياناتها على المقابلة المقننة، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (513) طفلاً من الصف الرابع والخامس والسادس، وأسفر التحليل الإحصائي إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن ممارسة العنف ضد الأطفال من قبل الوالدين ذات منشأ ثقافي يتعلق بخبرة الوالدين في طفولتهم، وطريقة التنشئة التي تلقياها، إضافة إلى عامل أخر وهو المستوى التعليمي للوالدين.

وتهدف دراسة مطاوع بركات (2004) للتعرف على أكثر أساليب العنف الموجهة ضد الأطفال، وعلاقة العنف ببعض المتغيرات، وهى المستوى التعليمي للوالدين، وعمل الأم، وعدد أفراد الأسرة، وجنس الطفل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد في جمع بياناته على

استمارة الاستبيان، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (878) طالب، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، العنف اللفظي هو أكثر أنواع العنف انتشاراً ضد الأطفال، انخفاض معدل حدوث العنف للأطفال كلما زاد المستوى التعليمي للوالدين، وكلما قل عدد أفراد الأسرة، تمارس الأمهات غير العاملات العنف ضد الأطفال أكثر من الأمهات العاملات، وأن الإناث أكثر عرضة للعنف من الذكور، وأن الأم هي أكثر من تمارس العنف ضد الأطفال.

وبالنسبة لدراسة صالح قاسم (2004) كان من ضمن أهدافها التعرف على أشكال الإساءة الوالدية التي يتعرض لها طلاب الصف العاشر، وكذلك على علاقة الإساءة بمستوى تعليم الوالدين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على مقياس ممارسة الإساءة الوالدية كما يدركها الأبناء، على عينة قوامها (298) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعرض أطفال الصف العاشر إلى مستويات متدنية من أشكال الإساءة الوالدية، كما بينت وجود فروق في الإساءة تعزى إلى مستوى تعليم الأم، حيث تبين أن مستوى الإساءة ينخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي للأم، أما بالنسبة للأب فإن أكثر الآباء المسيئين يحملون مؤهلات ثانوية وكلية مجتمع (عن: يامن سهيل مصطفى:2010 ،26).

وأجرى اسكود والترونه (Sawaged,. Al-Tarawench (2002 :414-436، دراسة هدفت للتعرف على أشكال ودرجة الإساءة الوالدية للطفل وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، وهي جنس الطفل، ومستوى تعليم الوالدين ومستوى دخل الأسرة، وكان عدد العينة (10) تلاميذ من مقاطعة الكرك، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الأطفال الذين تعرضوا لدرجة إساءة معتدلة من الأنواع المختلفة لإساءة المعاملة ينتمون لأسر ذات مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع، وكذلك مستوى تعليمهم مرتفع، وذلك بعكس الأطفال الذين تعرضوا لدرجة عالية من إساءة المعاملة، فهم ينتمون لعائلات ذات مستوى اجتماعي واقتصادي وتعليمي منخفض. (عن: اشرف سلمان ابوبكر: 84،2016).

ولقد اهتمت دراسة أحمد السيد إسماعيل (2001) للتعرف على أثر دورة الحرمان الأسري، واختلال بنية الأسرة في إساءة معاملة الطفل، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (204) من تلاميذ المدارس تراوحت أعمارهم من (11-18) سنة، سحبت بالطريقة العشوائية، وأظهرت نتائج الدراسة أن تعرض الأطفال لإساءة المعاملة البدنية والإهمال ما هو إلا نتيجة للحرمان الأسري، وكذلك ارتباط غياب الأم بزيادة الإساءة والإهمال للأطفال من قبل الأب، بينما لم يؤثر غياب الأب على زيادة إساءة الأم، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الذكور أكثر عرضة للإساءة من الإناث.

كما أجرى عبد الوهاب كامل (1991) دراسة كان من ضمن أهدافها الكشف على مدى انتشار سوء معاملة وإهمال الطفل لدى شرائح المجتمع المصري، كما هدفت أيضاً للكشف عن خصائص الآباء والأمهات الذين يمارسون القسوة والإهمال مع أطفالهم، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (722) طفلاً موزعين بين الذكور والإناث تتراوح أعمارهم من (7-15) سنة، وقد استخدم الباحث في جمع بياناته استمارة الطفل المعذب، وأظهرت نتائج الدراسة إن غالبية الأطفال يتعرضون لسوء المعاملة والإهمال، كما بينت الدراسة إن حجم الأسرة يعتبر من الأسباب الحقيقية لسوء معاملة وإهمال الطفل ومما تسببه من ضغوط نفسية ومالية واجتماعية للوالدين.

وبالنسبة لدراسة كونلي وستراوس Connely straus 1990، كان من ضمن أهدافها التعرف على العلاقة بين عمر الأم ومستواها التعليمي والإساءة البدنية للأطفال، وكان عدد العينة (1997) إما، وقد تم قياس الإساءة البدنية باستخدام مقياس أساليب الصراع (CTS) وأظهرت نتائج الدراسة أن الأمهات صغيرات السن ذات المستوى التعليمي المنخفض ومستوى اقتصادي اجتماعي منخفض، هي أكثر الأمهات اللاتي يسئن معاملة أطفالهن جسدياً، وكذلك أظهرت نتائج

الدراسة أنه كلما كانت الأسرة كبيرة العدد ذات أطفال صغار السن كلما كانت الإساءة أكبر لأطفالهن (عن: اشرف سلمان ابوبكر: 85،2016).

ومن خلال العرض السابق للدراسات(المحلية، العربية، الأجنبية) التي تناولت موضوع البحث الحالي تبين من نتائجها أن الأطفال يعانون من العنف الأسري بأشكاله المختلفة(الجسدي، والنفسي، والإهمال) كما تبين من نتائج - أيضاً- أن العنف ضد الأطفال يتأثر بالعديد من المتغيرات كمستوى تعليم الوالدين، والوضع الاقتصادي للأسرة، وحجم الأسرة، والمشاكل الزوجية، وتنشئة الوالدين التي تلقياها في طفولتهم، ونوع الطفل (ذكر/ أنثي). وعليه لابد من تكاتف كافة جهود الباحثين من مختلف التخصصات الاجتماعية، والتربوية، والنفسية، والاقتصادية لوضع الخطط والبرامج للحد من انتشار هذه الظاهرة (العنف ضد الأطفال) أو التخفيف من آثارها بقدر الإمكان.

9. مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال:

1.9. **العنف الجسدي** the physic violence **:** هو أي نوع من أنواع السلوك المتعمد، الذي ينتج عنه إحداث الضرر والأذى على جسم الطفل والممارس من قبل أحد الوالدين أو كليهما (كالضرب، أو الحرق، أو الخنق، أو الحبس، أو الربط، والعض والدهس والمسك بعنف وشد الشعر والقرص) أو أي أعمال أخرى غير مباشرة تؤدي إلى الضرر الجسمي أو الصحي بالطفل (كعدم توفير العلاج له، أو إيقافه عنه، أو عدم إعطاء الطفل غذاءً كافياً)(طارق على أبو السعود: ب. ن، 6).

2.9. **العنف النفسي** the psychological violence : وهو نمط سلوكي يصدر من الوالدين أو أحداهما بصورة متكررة، يدركها الطفل، تتصف بانسحاب العلاقة العاطفية الطبيعية مع الطفل، والتي يحتاجها لنمو شخصيته، وقد تشمل الإساءة الكلامية، وقد تكون على شكل استخدام طرق عقابية غريبة، منها حبس الطفل في حمام أو غرفة مظلمة أو ربطه بأثاث المنزل أو تهديده بالتعذيب، والاستخفاف بالطفل وتحقيره أو نبذه واستخدام كلام يحط من مكانته، أو تعنيفه أو لومه أو أهانته ومعايرته والسخرية منه (اشرف سليمان بوبكر:2016).

3.9.**الإهمال** Neglect **:** لقد حدد المتخصصون في المجال الطبي والصحة العقلية، والمشرعين القانونيين عدة تصنيفات لأشكال الإهمال، منها: الإهمال الجسدي ، والإهمال العاطفي، و الإهمال الطبي، و الإهمال الدراسي، والإهمال الاجتماعي. أما فيما يخص الإهمال الجسدي: فإنه يتضمن رفض العناية اليومية بالطفل أو تركه بلا عناية طويلة من الوقت، مما يترتب على ذلك تهديد لصحته ونموه، والفشل في توفير ملابس مناسبة و نظيفة له تتناسب مع طبيعة الجو، أو منزل نظيف، وذلك لضمان البيئة الصحية المناسبة، ويضاف إلى ذلك عدم حمايته من المخاطر كمخاطر التسمم، والصعق الكهربائي .بينما الإهمال العاطفي: يعد أصعب أنواع الإهمال من حيث التعرف عليه وتعريفه، وهو يتكون بصفه عامة من الفشل في مساندة الطفل بصورة مناسبة لعمره ونموه، ففي جميع الأعمار يعد الحرمان العاطفي من الآباء إهمالاً، فالطفل الصغير يحتاج إلى الاتصال الجسدي، والحب من الوالدين (القبلة، العناق، مشاركته اللعب) وبينما يحتاج الطفل الأكبر إلى الأمان ومشاركته المشاعر والاهتمام بالحديث معه. أما فيما يتعلق بالإهمال الطبي: فإنه يشير إلى الفشل في توفير الرعاية الصحية للطفل سواء كانت رعاية وقائية مثل التطعيمات الطبية، أو رعايته أثناء المرض، أو زيارات دورية للأخصائيين الطبيين كأطباء الأسنان. أما فيما يخص الإهمال الدراسي: فانه يشمل عدم الاهتمام بتسجيل الطفل في سن المدرسة الإلزامي، وذلك لأسباب غير مشروعة (مثل العمل، الاهتمام بالأخوة الأصغر، أو عدم تلبية الاحتياجات التعليمية) كتوفير الوقت والأدوات، أو السماح له بالغياب المستمر من المدرسة دون سبب أو عذر، أو التهرب من الواجبات المدرسية، ويعد الحضور المدرسي هو المعيار الأول في تحديد الإهمال الدراسي. أما فيما يتعلق بالإهمال الاجتماعي: فإنه يتضمن عدم الاهتمام بتوفير فرص

معقولة للطفل لإقامة صدقات مع أقرانه من الأقارب والجيران، وكذلك عدم مراقبة العلاقات إن وجدت، ويكون أيضاً في فرض العزلة الاجتماعية على أحد أفراد الأسرة ومن ذلك خروج الزوجة من المنزل لزيارة أهلها أو صديقاتها وتقييد الأبناء في حيز مكاني يمنعهم من الاختلاط بأبناء الجيران والأقارب (إبراهيم جابر السيد: 2013، 84).

وعلى الرغم من تعدد أشكال العنف ضد الأطفال إلا أنها غالباً ما تتخذ معا صورة مركبة، بمعنى عندما يتعرض الطفل للعنف جسدي كالضرب والحرق أو العض، فهذه الصورة في حد ذاتها ليست عنفاً جسدياً فقط وإنما عنف نفسي سواء كان الطفل صغير أو كبير. ويرى الباحثان أيضاً أنه لا يوجد معيار للتمييز بين العنف من كونه جسدي، نفسي، إهمال، فهذا التصنيف ممكن من الناحية النظرية أو المثالية لغرض الدراسة والبحث فقط.

10. خصائص الأسرة التي يتعرض أطفالها للعنف من قبل الوالدين:

الأسرة نواة المجتمع في تنشئة أطفاله، وهي مصدر العطاء والحب والحنان لهم، وبالتالي فإن استخدام العنف ضد أطفالها يعتبر غير متسق مع وظيفتها الطبيعية في تنشئة أطفالها ورعايتهم. لقد تعددت الآراء والأسباب التي تدفع بالوالدين إلى استخدام العنف بشكل مخالف للمتوقع منهما في تنشئة أطفالهم وتربيتهم، فالبعض يرجعها إلى السمات الشخصية للآباء، والبعض الأخر يرجعها إلى الظروف الحياتية السابقة للوالدين، ويرى فريق أخر أن التأثير الثقافي للأبوين في معرفتهما بالمتطلبات الحضارية لمجتمعهما وجهلهما بمراحل نمو أطفالهم يكمن خلف استخدام العنف ضد الأطفال (نسيم السعيد حسين طبل: 2006، 29).

فالتعرف على الخصائص النفسية، والاجتماعية للآباء والأمهات الذين يستخدمون العنف في معاملة أطفالهم أمر مهم، وجزء لا يتجزأ من دراسة ظاهرة العنف ضد الأطفال، فهؤلاء الآباء غالباً ما تكون أساليبهم في التهذيب والعقاب غير ملائمة، وقليلاً ما يتيحوا لأطفالهم بيئة انفعالية صالحة ومناسبة لينموا فيها نمواً سليماً، وإن من أهم الخصائص الثابتة في تاريخ الأسرة التي تسيء معاملة أطفالها انتقال ظاهرة القسوة وسوء معاملة الطفل من جيل إلى جيل، فغالباً ما يعيد الآباء والأمهات المسيئين لأطفالهم نمط الوالدية سبق أن تعرضوا له (اشرف سليمان بوبكر، 2016،38). وكذلك اتفق رأي كل من بدرية كمال وعبد الوهاب كامل أن من الخصائص التي تنسب إلى الآباء المسيئين هي عدم النضج الانفعالي والاجتماعي، والاندفاع والتهور، والعزلة الاجتماعية، والميل إلى الاعتماد على الغير وعدم قدرتهم على مشاركة أطفالهم بشأن حاجاتهم النفسية، لا يمكن الإحساس بالسرور والمتعة في الحياة، مدركاتهم مشوشة تماماً حول مفاهيم الأبوة والأمومة والطفولة، الاعتقاد الشديد في قيمة العقاب كوسيلة للتربية، ضعف وتشويه الذات لديهم (بدرية كمال أحمد: 1994، 231).

ويرى كل من عماد محمد مخيمر، وعزيز بهلول الظفيري أن الآباء والأمهات المسيئين لأطفالهم يبالغون في ما يتوقعونه من أطفالهم بما لا يتناسب ومرحلة نموهم، ويتمسكون بمجموعة من القواعد الثابتة غير المرنة، والتي عليه أن ينفذها، بغض النظر عن حاجاته وقدراته أو إمكاناته أو عمره الزمني، وهم غالباً ما يتمسكون بأساليب عقاب وضوابط غير متسقة(هاني سعيد مصيلحي: 2006، 32). كما أشارت دراسة أحمد السيد إسماعيل، توفيق عبد المنعم توفيق إلى وجود ارتباط موجب دال بين عدم الرضا الزواجي وإساءة معاملة الطفل، فيتفق الباحثان إلى أن عدم التوافق الزواجي وإحباط حاجة شخصية لأحد الطرفين ينتج عنه عدوان مزاجي، فبدلاً من أن توجه الأم عدوانها إلى مصدر الإحباط وهو الزوج الممثل للسلطة داخل الأسرة، فإنها تتجه بهذا العدوان نحو هدف أخر وهو أطفالها (أحمد السيد محمد إسماعيل؛ توفيق عبد المنعم توفيق: 1996، 52)

ويوضح ببري وآخرون Perry et al 1983 أن الأمهات من العائلات المسيئة أظهرت انخفاضاً في تقدير الذات (هاني سعيد مصيلحي: مرجع سبق ذكره، ص33). وكذلك تبين من

خلال بعض الدراسات التي تمت في انتاريو بكندا على مدار عشر سنوات وجد أن 95% من الأمهات اللاتي أعطين تقديرات لمؤسسات رعاية الأطفال عن إساءة وإهمال أطفالهن كانت أعمارهن دون العشرين، وهذا يوضح لنا أن الأمهات الصغيرات أكثر عرضه لخطر إساءة معاملة أطفالهن(رشاد علي عبد العزيز موسى؛ زينب بنت محمد: 2009 169). أما عن الأسر التي تسيء معاملة أطفالها يحدثنا (ارنون بينتوفيهم Arnon Bentovim 1991) أن هناك العديد من السمات التي تتصف بها هذه الأسر التي تتعامل باستخدام العنف أو الإساءة مع أبنائها، وهي: صعوبة إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين، وقلة الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية، والاعتقاد في قيمة العقاب كوسيلة للتهذيب، وجود صراعات داخلية بين أعضاء الأسر، تعرض الأسرة لكثرة الضغوط (نسيم السعيد حسين طبل إساءة: مرجع سبق ذكره، ص32). كما حدد سميث Smith 1975 بعض السمات المميزة للأسر الشائع فيها ظاهرة العنف ضد الطفل ومن أهمها، ضعف البناء الأسري الذي أصبح يعد أحد السمات التي تتصف بها الأسرة التي تسيء معاملة أطفالها فالأب غير واعي بمسؤولياته تجاه زوجته وأولاده هو احد علامات ضعف البناء الأسري (السيد عبد العزيز الرفاعي: 1994، 49- 50).

11. أسباب العنف الأسري ضد الأطفال:

يعد العنف ضد الأطفال كغيره من المشكلات الاجتماعية الأخرى، يختلف من مجتمع إلي أخر، ومن زمن إلي أخر، أي بمعنى ما يعد سببا للعنف في مجتمع ما قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وما يعد سببا للعنف في زمن ما قد لا يعد سببا للعنف في زمن أخر حتى بداخل المجتمع نفسه، بالإضافة لذلك فإن العنف ضد الأطفال لا يمكن إرجاعه لسبب واحد مهما كان ذلك السبب وجيها، بل تتعدد الأسباب والعوامل المؤدية للعنف. وعليه فان الباحثين يحددان مجموعة من الأسباب المؤدية للعنف الأسري ضد الأطفال في النقاط الآتية:

1.11. **الوضع الاقتصادي المتدني للأسرة:** فانخفاض مستوى الدخل للأسرة يعد أحد العوامل المسببة لتعرض الطفل للعنف، فمن المعروف أن لكل أسرة دخلاً وإنفاقاً، فإذا انخفض مستوى الدخل لدى الأسرة، فإنه يثير الكثير من المشكلات (احمد محمد مبارك:185،2013) وفي هذا الصدد تشير هدى قناوي (1988) أن التنشئة الاجتماعية في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تتميز بالطاعة التي يفرضها الآباء على الأبناء، ويستخدمون العقاب البدني، أما الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتوسط فهناك ميلاً إلى المحافظة على العادات والتقاليد، كما أن الآباء يعاقبون أبناءهم على دوافع سلوكياتهم وليس على نتائجها، ويهتمون بإنشاء أبنائهم على الأمانة وضبط النفس، وفي المستويات الاقتصادية العليا تميل التنشئة الاجتماعية إلى الاهتمام باستقلال الفرد واعطائة فرصاً أكثر لممارسة سلوكه بحرية مع الاكتفاء بالتوجيه والإرشاد، وهذه الاختلافات ليست حدوداً فاصلة، فهناك ما هو مشترك بين هذه المستويات.(ماجدة احمد المسحر: 2007، 140). وقد وجدت بعض الدراسات أن هناك ارتباطاً بين مستوى الدخل وبين تعرض الطفل للإهمال، بحيث يزيد بصورة أكبر كلما قل الدخل في الأسرة، وعلى الرغم من أن إهمال الأطفال ممكن أن يظهر عند كل الأسر إلا أن معدل الإهمال يزداد في الأسر التي تتصف بقلة الدخل أو البطالة أو التي تعتمد على المساعدات الاجتماعية (مني بنت كامل بن محمد: 2009 ، 190)

2.11. **المستوي التعليمي للوالدين:** إن للتعليم تأثيراً جوهرياً في بناء شخصية الإنسان ويعبر عن كثير مما يدور في الحياة ومعتقداتها، فالشخص المتعلم يختلف في أساليب المعاملة أو التربية عن الشخص غير المتعلم، وتستطيع ملاحظة ذلك من خلال إرجاع هذا الفرق إلى عامل التعليم وبذلك يعتبر التعليم ذو تأثير على أساليب معاملة الوالدين لأبنائهم (نسيم السعيد حسين طبل: 2006، 40). فالمستوى التعليمي للوالدين يؤثر على مدى وعي الوالدين بمتطلبات واحتياجات أطفالهم، والطرق الملائمة لإشباع تلك الاحتياجات، وفي هذا الصدد يشير الدخيل (1997) أن

مستوى تعليم الوالدين، وخصائصهم الثقافية، تعتبر عاملاً مساعداً لحدوث العنف، وتتعلق بتأثر الأب بالمتطلبات الحضارية في مجتمعه وفهمه لتلك المتطلبات الحضارية في مجتمعه، وقد يكون فهمه لتلك المتطلبات خاطئا وتكون متطلبات غير معقولة، كالنظر إلى الطفل على أساس أنه خلق فقط لإشباع الرغبة الانفعالية للوالدين بحيث يتوقعان منه أن يمدهما بالراحة والعناية بدلاً من أن يمداه هما بذلك، ويحدث العنف عندما لا يتحقق ذلك الإشباع أو جزء منه، والتوقعات غير المعقولة من الأب نحو الطفل مبنية على جهله بمراحل نمو الطفل وخصائص كل مرحله، كأن يفسر البكاء رفض من الطفل له، وأيضاً تطبيـق التوقعات الاجتماعية في تربية الطفل، والتشديد المبالغ في وقت مبكر جداً من عمر الطفل (ماجدة أحمد حسن المسحر: 2007، 140 -141) فمستوى تعليم كل من الأب والأم له أثر كبير على عملية التنشئة والأساليب التي يستخدمها الوالدين في معاملة الأبناء.

وهناك العديد من الدراسات التي بحثت أثر عامل مستوى تعليم الوالدين على أسلوب معاملة أبنائهم (مثل دراسة نجاه حضير 1973) والتي توصلت فيها إلى أن الأمهات المتعلمات يتميزن بالتسامح في أساليب التنشئة من غير المتعلمات، ودراسة (عبد الوهاب كامل1991) التي توصل من خلالها إلى انه كلما ارتفع مستوى تعليم الوالدين كلما انخفضت سوء معاملة الطفل، وإن كان هذا لا ينفي وجود الإساءة لدى الحاصلين على مستوى تعليم عالي، كما أشارت دراسة (هدى قناوي1999) أن المستوى التعليمي المتدني للآباء يجعلهم غير واعيين بطبيعة المرحلة العمرية التي يمر أبناؤهم بها، ويبالغون في فرض الطاعة، ويلجئون للعقاب مما يؤدي إلى افتقار الأبناء الإحساس بالحب والانتماء للأسرة (عن: أشرف سلمان ابوبكر: 2006 ،54).

وتأسيساً على ما سبق ذكره فإن الطريقة التي يعامل بها الوالدين أبنائهم وطبيعة العلاقة بينهم تتأثر بمستوى تعليم الوالدين، إذ أن ارتفاع مستوى تعليم الوالدين يؤدي إلى تفهمهما لأدوارهما، وتكوينهما لاتجاهات إيجابية نحو الأبناء والأسرة، ويؤدي إلى معرفتهما وتطبيقهما لأساليب التنشئة الحديثة التي تؤكد على أهمية مصادقة الأبناء ومنحهم الحب والعطف والحنان، والابتعاد عن أساليب القسوة والشدة، والاستخدام الواعي لأساليب التأديب (أسلوب الثواب والعقاب) بما يحافظ على كفاءة عملية الضبط الاجتماعي، وتقديم العواطف وإظهارها بكيفية صحيحة، والمساواة بين الأبناء في المعاملة وعدم التفرقة بينهم على أساس السن والجنس ومراعاة حاجاتهم وميولهم واهتماماتهم وتطلعاتهم ومشاكلهم والتعامل معها بحرية ووعي، مما ينعكس على الأبناء وشخصياتهم بشكل إيجابي، ومن ثم ينعكس على معاملة الوالدين للأبناء، بأن تتخذ الشكل الإيجابي، على اعتبار أن معاملة الأبناء للوالدين هي في الأغلب انعكاس لكيفية معاملة الوالدين لهم، أما انخفاض المستوى التعليمي للوالدين، يؤدي إلى العكس في كثير من تلك النواحي، فتأخذ العلاقة بينهم وبين الأبناء شكلاً غير إيجابي، فتصبح مبنية على الإساءة للأبناء، وفرض الرأي عليهم بالقوة وإهمالهم، وعلى اعتبار سلطة الوالدين التقليدية لم يعد مرحباً بها من قبل الأجيال الصغيرة في الوقت الحالي (عادل محمد علي عبد الكريم: 2012، 72-72).

3.11. **ضعف الوازع الديني**: إن ضعف الوازع الديني لدى الوالدين، يجعلهم يستخفون بالإحسان إلى الأطفال، ويهملون في رعايتهم، ولا يقومون بواجباتهم نحوهم، وتعريضهم للحرمان والقهر والظلم، والإهمال. كما أن عدم قيام رجال الدين بالدور الأمثل والمحدد في توعية الناس يعد من أهم الأسباب التي ساهمت في أنتشار هذه المشكلة (العنف ضد الأطفال) حيث لم نجد التوعية الدينية الصحيحة من قبل رجال الدين سواء عبر المساجد، أو عبر وسائل الإعلام المختلفة، بل يوجهون الناس بمعلومات عامة، قد لا توضح لهم بشكل دقيق الأساليب التربوية السليمة في التعامل مع أطفالهم (ابراهيم جابر السيد: 2012: 303).

4.11. **وسائل الأعلام:** كما أن انشغال الوالدين بالتزاماتهم الشخصية سواء الخاصة بالعمل، أو الالتزامات الاجتماعية، وترك الأطفال لمشاهدة مختلف برامج التلفزيون دون رقابة، او توجيه،

قد يجعلهم يتعرضون لمشاهدة برامج قد تسبب لهم اضطرابات سيكولوجية، والتي قد تدمر إدراكهم للواقع، وتجعلهم عرضة لتعلم مختلف السلوكيات الشاذة عن القواعد والمعايير، والقيم السليمة التي يؤمن بها الوالدين بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام، الأمر الذي قد يجعلهم عرضة لمختلف أشكال العنف من قبل والديهم (أنظر: محمد سيد فهمي: 2012، 67).

5.11.**استخدام الانترنت:** أن استخدام الطفل للأنترنت لدرجة الإدمان قد يعرضه إلى مختلف أنواع العنف من قبل الوالدين، حيث آن استخدام الانترنت لساعات طويلة لمشاهدة الألعاب، والأفلام يجعل الطفل عديم التركيز، ومتشتت في أفكاره وسلوكه، مما يعرضه لضطربات نفسية، وعزلة اجتماعية تودي به إلى إهمال العلاقات الاجتماعية مع أسرته، ويصبح الطفل نتيجة لذلك أكثر عدوانا لأبسط المواقف مع والديه، الأمر الذي يترتب عليه استخدام مختلف أشكال العنف ضده من قبل الوالدين، كالضرب، والتهديد، والحرمان، والإهمال من اجل ردعه، ورده إلى صوابه (أنظر: محمد النوبي محمد: 2010، 25-27). وإذا نظرنا إلى واقع الأطفال بالمجتمع الليبي لوجدناهم يقضون أغلب أوقاتهم على مواقع الألعاب، وخصوصا لعبة (البوبجي) والذي وصل استخدامها إلي درجة الإدمان، حتى إذا تحدثت معه أثناء الاستخدام لا يثير الاهتمام، ولا ينصت إليك أصلا، مما يسبب الغضب والانفعال من قبل الوالدين- على تلك السلوكيات- التي قد تدفعهم إلى الضرب، والقسوة في التعامل مع أطفالهم.

6.11. **وجود رواسب بالتنشئة الاجتماعية في تربية الوالدين**: إن وجود بعض الرواسب في تنشئة الوالدين وهم صغار، مثل قسوة الآباء عليهم وهم صغار في صور متنوعة، مثل الأوامر والنواهي الصارمة، النقد المستمر، تعمد أجراحهم أمام الآخرين، العقاب القاسي، عدم تلبية رغباتهم البسيطة....الخ، مما قد يودي ذلك إلي إعادة إنتاج النموذج الأبوي في معاملتهم مع أبنائهم، ويصبح الأطفال نتيجة لذلك عرضة لمختلف مظاهر العنف من قبل الوالدين، ولعل من أهمها الضرب، والقسوة في المعاملة، وإهمال مختلف احتياجاتهم.

7.11.**المفاهيم الثقافية السائدة:** والتي تتمثل في المعتقدات حول أساليب التنشئة السائدة، والتي تقوم على افتراض أن التنشئة الصالحة تقتضى استخدام قدر من العقاب سواء الجسدي أو اللفظي، فالعقاب الشديد المادي، أو المعنوي يشجع الطفل على الاستمرار في الخطأ، خاصة إذا بدا منذ الصغر، واستمر حتى مراحل العمر المتقدمة، ويصاب الطفل بالتبلد مظهراً أن العقاب لن يغير سلوكه إلى الأفضل (أنظر: إجلال إسماعيل حلمى:2013، 127).

8.11.**عـــدم تطوير تشريعات وقوانين جديدة تتلاءم مـع طبيعة الحياة الاجتماعية المعاصرة:** بالرغم من الاتفاقيات العامة التي تحمي حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تعتبر ملزمة التطبيق لكل دولة- ومن بينها ليبيا-، إلا أننا نرى ونسمع عن الكثير من الانتهاكات الصارخة لحقوق الطفل، كالحرمان من مواصلة التعليم، ودخولهم ميدان العمل في سن مبكر جدا، وضربهم، بل وصل الأمر استخدامهم في الحروب كما يحدث الآن في ليبيا، واليمن، وسوريا، وغير ذلك من الانتهاكات لحقوق الطفل، وعليه لابد من مراجعة كل دولة للتشريعات والقوانين الخاصة بحقوق الطفل، وإصدار تشريعات وقوانين صارمة تصل بها العقوبة لمن ينتهك حقوق الطفل إلى درجة السجن، أو الحرمان بشكل كلي من رعاية الطفل ،وذلك ما تدعمه جميع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت على الطفولة، والتي أشارت بان هناك الكثير من الأطفال يتعرضون لمختلف مظاهر العنف كالضرب، والقسوة في المعاملة، والإهمال وغيرها (أنظر الجز الخاص بعرض الدراسات السابقة).

9.11. **حجم الأسرة:** يمثل حجم الأسرة أحد الأسباب الحقيقية لتعرض الأطفال لمختلف أشكال العنف، وذلك لما يسببه من ضغوط نفسية واجتماعية ومالية للوالدين، فطفل الأسرة كبيرة العدد - أي التي يفوق عدد أفرادها عما يتاح لهم من إمكانيات وفرص النمو السليم في نطاقها - غالباً ما يكون أكثر عرضه للتجاهل والإهمال، والعقاب البدني من قبل الوالدين، والحرمان من إشباع

حاجاتهم الأساسية مما يؤثر سلباً على نموهم، ويترسب في نفوسهم مشاعر الإحباط والقلق والدونية والحقد والكراهية والظلم (حنان محمد محمد علي: 2005، ص 63) فكلما زاد حجم الأسرة كانت اتجاهات الوالدين نحو الأطفال والحياة الأسرية بصفة عامة أكثر سلبية بسبب قلة التفاعل والاتصال العاطفي الحميم بين الأبناء والوالدين، وبسبب زيادة عدد الأعباء الملقاة على عاتق الوالدين (حسن مصطفى عبد المعطي: 2004، 107).

وترى بدرية كمال أن حجم الأسرة الكبيرة يرتبط إلى حد ما بعدم قدرة الآباء على إشباع الحاجات النفسية للأبناء، الأمر الذي قد يسيء إليهم، كما أن علاقة الآباء بالطفل في الأسر الكبيرة تتسم بالبرودة والرفض الذي بدوره يمثل شرطاً أساسياً لحدوث الإساءة، أما الأسر الصغيرة تسمح بإقامة نوع من الحوار الهادي داخل الأسرة مما يحقق توافقاً اجتماعياً ونفسياً لكل من الآباء والأبناء، وهذا ما أظهرته نتائج دراستها في وجود فارق دال إحصائياً بين الآباء المسيئين وغير المسيئين بالنسبة لحجم الأسرة (نسيم السعيد حسين طبل: 2006، 38).

كما تؤثر زيادة الحجم على أسلوب معاملة الأطفال، فالطفل الذي ينتمي إلى أسرة كبيرة العدد يكون عرضة لإساءة المعاملة، سواء من والديه أو إخوته، وذلك نتيجة للضغوط والمتطلبات الاقتصادية التي تتطلبها تلك الأسر لإشباع حاجاتها هذا من ناحية، أو تحدث الإساءة لقلة الوقت الذي يقضيه أي من الوالدين مع الطفل من ناحية أخرى (المرجع نفسه: 37). ويعد حجم الأسرة من المتغيرات ذات الصلة بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي، فمن المرجح أن وجود الوالدين وعدد معقول من الأبناء يتناسب مع إمكانات الأسرة الاقتصادية واستعداداتها الصحية والنفسية والاجتماعية لرعاية أطفالها، يعد شرطاً من شروط المناخ الأسري الملائم لنمو الطفل نمو سليماً (عبد السلام عبد الغفار وآخرون: 1997، 37).

لهذا فمن المرجح علمياً أن وجود عدد معقول من الأبناء يتناسب وإمكانيات الوالدين الاقتصادية واستعداداتهم النفسية والاجتماعية، يعد من أهم شروط المناخ الأسري لنمو الأطفال نمواً سليماً، وعليه فإن زيادة عدد الأبناء إلى درجة لا تستطيع معها الآباء رعايتهم من الممكن أن يؤدي إلى حدوث العنف لهؤلاء الأبناء، فحجم الأسرة يعتبر مؤشراً مهماً لسوء معاملة الأطفال وإهمالهم.

10.11. **الإدمان على المخدرات:** كما يعد تعاطي المخدرات من بين أهم الأسباب المؤدية للعنف ضد الأطفال، حيث أن عدم توافر المواد المخدرة بالنسبة للأب المتعاطي يجعله أكثر توترا، وانفعالاً نحو المحيطين به، ومن ثم قد يصدر عنه مختلف السلوكيات الضارة التي تصل إلي الضرب، والشتم، ودفع الأطفال للعمل، أو حث الأطفال على السرقة من اجل توفير المواد المخدرة ،كما أن تناول المواد المخدرة يجعل الشخص غير مدرك للواقع المحيط به، ومن ثم قد يصدر منه سلوكيات مخالفة للقانون، والدين، والعادات والتقاليد، كضرب الأطفال، وتهديدهم بالقتل، أو ضرب الزوجة أمام أطفالها وتهديدها بالقتل هي أيضا، الأمر الذي يثير الرعب، والخوف في نفوس الأطفال.

ومما يجب الإشارة إليه في هذا السياق أنه يمكن أن تسهم العوامل سالفة الذكر (فرادى أو مجتمعة) في نشوء العنف ضد الأطفال، فالمشكلة الاجتماعية معقدة ومركبة، فلا يمكن تفسيرها في ضوء عامل أو سبب واحد مهما كان هذا العامل أو السبب وجيهاً، بل هي نتاج للتفاعل والتداخل بين العديد من الأسباب والعوامل. ولذا عند وضع أي حلول أو برامج للحد من مشكلة العنف الأسري ضد الأطفال يجب أن يأخذ كل ذلك بعين الاعتبار.

12. **اثأر العنف الأسري ضد الأطفال:**

1.12.**الآثار الصحية:** تظهر آثار التعديات الجسدية على الأطفال على شكل إصابات نتيجة للتعدي أو الإهمال، وقد تظهر بشكل كسر عظام أو خدوش أو تمزق عضلي أو تشوه أو إصابات

في الرأس أو الوجه أو جروح، كما قد تكون في أماكن غير واضحة مثل الأرداف والظهر والبطن والفخذ، وأيضاً تظهر على شكل صعوبات أو إعاقات في السمع، والنظر أو تخلف عقلي. كما يتعرض الأطفال الذين يقعون ضحايا العنف إلى مشكلات متنوعة في النمو، وبعضها قد تكون دائمة، ومن أمثلة تلك المشكلات انخفاض الذكاء، أو التخلف العقلي، والآثار العصبية مثل النطق وتأخر اكتساب المهارات اللغوية، وقد يعاني هؤلاء الأطفال من مشكلات التعلم، وقام الباحثون لعدة عقود بتسجيل علاقة احتمالية تربط بين إساءة معاملة الأطفال والإصابة بإعاقات عقلية، أو ضعف في الوظائف المعرفية والإدراكية بشكل عام حدثت لهم نتيجة تعرضهم للإساءة، وهذه العلاقة تنتج عن إصابات في الدماغ التي لها آثار سيئة على قدرات الطفل العقلية(مي بنت كامل بن محمد: 2009، 53).

2.12. الآثار النفسية: يحدد أخصائيو الصحة النفسية الآثار النفسية للأطفال المعرضين لأخطار العنف الأسري في الاضطرابات العقلية التي تتفاقم مع التقدم في السن، وسوء التوافق النفسي، بالإضافة إلى الاكتئاب والفلق، وضعف الثقة بالنفس، وعدم الوثوق بالآخرين، والخلل السلوكي كاضطرابات تناول الطعام، وتعاطي المخدرات، والتشويه الذاتي (ماجد أبو جابر وآخرون: 2009، 21). وكما يحدد مارتن Martin الآثار النفسية للأطفال الذين تعرضوا للعنف بأنهم غير سعداء، ورغباتهم محطمة في الاستمتاع باللعب، ولم يتعلموا إقامة علاقات صحية وممتعة مع أقرانهم، ومع البالغين، وقد يظهروا مشاعر التحيز في اللعب، وتظهر عليهم اضطرابات صحية وعقلية. (مي بنت كامل بن محمد: 2009،55).

3.12. الآثار الاقتصادية: إن جميع أنواع العنف التي يتعرض لها الطفل سواء كانت (جسدية، نفسية، إهمال) لها ضريبة مادية على الفرد والأسرة والمجتمع، حيث هناك كلفة لمعالجة التعديات الجسدية، وترتفع هذه الكلفة مع زيادة شدة الإصابة وخطورتها، وهناك كلفة أيضاً لسوء المعاملة النفسية يتمثل في العلاج النفسي للاضطرابات الناجمة عن ذلك. فعند إصابة الطفل بضعف السمع أو البصر أو ارتجاجات في الدماغ أو اضطرابات نفسية فهذا كله يحتاج إلى الذهاب إلى طبيب وإشعاعات وتحاليل وأحياناً دخول إلى المستشفيات، وخاصة الحالات التي تدخل إلى المستشفيات النفسية، وهذا كله يحتاج إلى مبالغ مالية عالية، هذا بالإضافة إلى الخسارة المعنوية التي لا يمكن تقديرها بثمن (المرجع نفسه: 59).

4.12. الآثار الاجتماعية: أن شيوع السلوكيات المنحرفة والمتمثلة في سوء معاملة الطفل مؤشر قوي على فشل الأسرة في أداء وظائفها الاجتماعية، ففي الوقت الذي يفترض أن تكون الأسرة مكان الأمان والحماية للطفل تتحول إلى مصدر تهديد لأمنه وحاجته، وظرف ضاغط لانحرافه، والأطفال الذين يتوجب أن يكونوا في مقاعد الدراسة، ويمثلون بذور السلام للأجيال القادمة، تلوثهم أسرهم، وتصنع منهم أدوات فساد أخلاقي، مما يكون له نتائج سلبية كبيرة في مستقبل المجتمع، ويترتب على العنف الأسري ضد الأطفال العديد من الآثار الاجتماعية منها: الانسحاب أو العزلة الاجتماعية من البيئة المحيطة والمتمثلة في الأسرة، وسوء العلاقات الاجتماعية وعدم القدرة على تكوين صداقات، والتوريث الاجتماعي للعنف عبر الأجيال فالطفل المتعرض للعنف الأسري هو في المستقبل القريب أب، ومن المتوقع أن يمارس تلك الأشكال من العنف على أطفاله، لتعاطي المخدرات، وصعوبة التوافق الدراسي(حنان محمد محمد علي: 2005، 74).

13. طرق مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال:

بناءً على معرفة الأسباب المؤدية للعنف ضد الأطفال، ونتائج الدراسات السابقة يمكن تحديد طرق مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال في النقاط الآتية:

1.13. مؤسسات التوجيه والإرشاد الأسري: تعد مؤسسات الإرشاد الأسري من بين أهم المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الأسرية - كالعنف الأسري ضد الأطفال - لذا لابد

من أقامه مؤسسات خاصة بالتوجيه والإرشاد الأسري في كل المدن والقرى، وتكون الوظيفة الأساسية لتلك المؤسسات إعطاء دورات بشكل دائم في مجال الحياة الأسرية (كمعرفة الأساليب التربوية السليمة في تربية الابناء، وكيفية التعامل بين الزوجين، ومعرفة كافة الحقوق والواجبات الخاصة بالزوج والزوجة، والأطفال، وكيفية اختيار شريك الحياة على الأسس السليمة وغيرها) ويكون حضور تلك الدورات ملزمة قانونا لكل فرد يرغب في الزواج، بل تصبح شرط من شروط عقد الزواج؛ لأن تلك الدورات تعد بمثابة وسائل وقاية، وعلاجية لمواجهة العنف الأسري ضد الأطفال (أنظر: محمد بن ناصر السويد وآخرون: 2013، 326).

كما يجب أن تركز مؤسسات الإرشاد الأسري – أيضاً- على دراسة شخصيات الآباء، والأمهات وطرقهم في إشباع حاجاتهم والظروف التي شكلت تكوين عاداتهم السلوكية التقليدية التي تعتمد على التربية القاسية أو الخشنة، والتي يعتقد الوالدين بأنها تصنع رجالاً، ومن ثم العمل على تعديل تلك السلوكيات، وإحلال عادات سلوكية جديدة، ويستفيد في ذلك بمختلف الاستراتيجيات المعرفية والسلوكية، وعلى رأسها تغيير قناعات الوالدين، وتصحيح مفاهيمهم الخاطئة في التربية التقلدية، وإذا ما اقتنعا بخطأ أفكارهما تتعدل أساليبهما السلوكية في الاتجاه الصحيح، ومن ثم يصبح الطفل اقل عرضة لجميع مظاهر العنف الأسري (محمد سيد فهمي:2012 191).

2.13. دور المؤسسات الأمنية: تتمثل جهود المؤسسات الأمنية في وضع الضوابط الكفيلة بتوفير الحماية الجنائية للأطفال من التعرض للعنف الأسري، والحماية –أيضاً- من أي عمل خطير يمثل أعاقة تعليم الطفل، أو يحد من حريته في اللعب، أو يكون ضارا بصحته، أو بنموه البدني والنفسي والاجتماعي، وفرض عقوبات أو جزاءات صارمة قد تصل الى سحب الطفل من أسرته، ومتابعة تنفيذ كافة التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لحماية الطفل من كافة مظاهر العنف (الجسدي، النفسي، الإهمال) والتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات المعنية بشؤون الطفل، فيما يخص بلاغات أو شكاوى تتصل بالأطفال، أو إي حالات استغلال، وإساءة من قبل أفراد الأسرة أو تشغيلهم بما يخالف القوانين ذات الصلة بحقوق الطفل، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال مرتكبيها (طارق على أبو السعود: ب، ن، 8).

3.13. دور المؤسسات الترفيهية: تعد المؤسسات الترفيهية الخاصة بالأطفال من المؤسسات ذات العلاقة في معالجة الكثير من مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال، وخاصة أطفال المدن، حيث أن طبيعة المساكن في المدن غالبا ما تكون ضيقة - خاصة الشقق - وتحد من حرية الأطفال من اللعب، والتحرك بحرية داخل المنزل، مما يترتب عليه قضاء الطفل اغلب وقته في مشاهدة أفلام اللعب عبر وسائل الإعلام، أو عن طريق الهاتف النقال عبر الانترنت، مما تزيد من النشاط الحركي، والعدوان لدي الأطفال (أنظر: عبد الكريم بكار: 2012، 85) الأمر الذي قد يتسبب في إزعاج الوالدين، ومن ثم يودي بهم الى الضرب والشتم، والتهديد وغيرها من قبلهم، وعليه فإن وجود مؤسسات ترفيهية تتوافر فيها جميع أنواع الألعاب، في كل حي سكني تساعد الطفل على تفريغ طاقاته بطريقه ايجابية، وتساعده على ممارسة حياته الأسرية بشكل طبيعي، تقيه من مخاطر العنف الأسري ضده.

4.13. المساجد: تعد المساجد من أهم المؤسسات التربوية التي يتم عن طريقها الموعظة الحسنة في كافة مجالات الحياة الأسرية، لذا لابد من إلمام الدعاة بقضايا العنف الأسري ضد الأطفال من حيث أسبابه وآثاره وكيفية معالجته، من اجل قيام الخطباء والوعاظ في المساجد بتوعية أفراد المجتمع من الجنسين بخطورة العنف ضد الأطفال، والعمل على تبصير أفراده لمعالجة العنف من خلال الدين الإسلامي المستنير الذي يتمتع بالموضوعية، والإنصاف في المعالجة، ونشر ثقافة الحوار والتسامح بين أفراد الأسرة. كما يمكن من خلال المساجد نشر الأحاديث النبوية الشريفة التي تحث الناس على معاملة الأطفال معاملة حسنة، ومنها **قول الرسول صلى الله عليه**

وسلم: "إن أراد الله تعالى بأهل بيت خيراً أدخل عليهم الرفق، وإن الرفق لو كان خلقاً لما رأى الناس خلقاً أحسن منه، وأن الخرق لو كان خلقاً لما رأى الناس خلقاً أقبح منه"[1]. وأيضا **قوله صلى الله عليه وسلم**: "ليس منا من لا يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا"[2].

5.13. وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام أهم وسيط نصل من خلاله إلى مخاطبة عقول ووجدان الأفراد أينما وجدو، لذا فمن الضروري الاهتمام بالإعلام الأسري بوجه عام في مختلف الوسائل المسموعة، والمرئية، والمقروءة، ويشمل تصميم برامج تلفزيونية للأسرة تتناول فيها أهمية دور الأساليب التربوية الايجابية في تعامل الأسرة مع الأطفال، ونبذ الأساليب السلبية في التعامل التي تصل الى استخدام العنف ضد الأطفال، بالإضافة الي الحد من المسلسلات والأفلام والبرامج التي تتناول العنف بصورة مركزة في مختلف القنوات الفضائية، والعمل على إصدار المسلسلات والأفلام، والبرامج التي تدعو إلى السلم، و الي حل الخلافات الأسرية بصورة ايجابية. وتوضيح مخاطر استخدام العنف الأسري ضد الأطفال، وكيفية مواجهته (أنظر: محمد بن ناضر السويد وآخرون: 2013 ،328).

6.13. مؤسسات الرعاية الاجتماعية: تلعب مؤسسات الرعاية الاجتماعية دوراً هاماً في معالجة العنف الأسري ضد الأطفال، وذلك من جانبين: **يتمثل الجانب الأول** في متابعة الأطفال في داخل أسرهم، وذلك من خلال تشكيل فريق متخصص (في المجال الأسري) من الأخصائيين الاجتماعيين، والمرشدين النفسيين يقوم بمتابعة أوضاع الأطفال في أسرهم، وكيفية معاملتهم من قبل الوالدين، ففي حالة وجود بعض الأساليب الخاطئة في التربية، كالضرب، والإهمال، والسخرية، والتهكم، وغيرها من الأساليب التي من شانها تسبب الألم النفسي للطفل، فان دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي محاولة إرشاد الوالدين، وتوعيتهم، وتبصيرهم بالأساليب الايجابية في التربية، بالإضافة الي تنبيه أفراد الأسرة على مخاطر استخدام العنف ضد الأطفال، وخاصة في الأسر التي يكون فيها مستوى تعليم الوالدين منخفض ،وهذا ما تدعمه العديد من نتائج الدراسات، والتي أشارت بأن العنف ضد الأطفال يكون أكثر شيوعاً في الأسر محدودية التعليم (أنظر في الجز الخاص بعرض الدراسات السابقة) أما فيما يخص **الجانب الثاني**: فيتمثل في سحب الطفل من الأسرة - وفق القوانين الخاصة بحقوق الطفل- عندما يعجز الأخصائي الاجتماعي والنفسي في تغير أسلوب الوالدين في معاملة الأبناء، ففي مثل هذه الحالة تتدخل الأجهزة الأمنية، وتقوم بالتحقيق مع الوالدين ومن ثم تحال القضية الى النيابة العامة للفصل فيها، وفي حال كانت القضية لصالح الطفل، فانه يتقرر سحب الطفل من الأسرة وإقامته في داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة برعاية الأطفال، وتكون تلك الإقامة أما بشكل دائم، آو بشكل جزئي؛ أي بمعنى عندما يتعهد الوالدين بعدم تكرار استخدام العنف، يتم إرجاع الطفل للعيش في داخل أسرته.

7.13. دور المؤسسات الحكومية في دعم الأسرة: ويتمثل هذا الدعم في إعطاء كافة العاملين في القطاعات المختلفة (التعليم، الصحة، الاقتصاد، الزراعة، الإعلام ... الخ) امتيازات معينة، كالتأمين الطبي لجميع أفراد الأسرة، وزيادة في الراتب وفقا لعدد أفراد الأسرة، وزيادة قيمة العلاوات السنوية، وتوفير المساكن لهم بأقساط شهرية مناسبة، وذلك من أجل تخفيف المعاناة على رب الأسرة، مما ينعكس ذلك بشكل إيجابي على معاملته لأطفاله من جهة، وفي تحسين أداء عمله من جهة أخرى. بالإضافة لذلك إعادة النظر في التشريعات الخاصة بحقوق الطفل من أجل وضع قوانين جديدة تنص على منح راتب شهري لكل مولود جديد في الأسرة حتى سن الثامنة عشر، مما يسهل على رب الأسرة توفير كافة احتياجات الطفل بكل سهولة ويسر.

---

[1] - سنن الترميذي: جز4،ص321،رقم الحديث1919،تحقيق إبراهيم عطوا عوض، مكتبية ومطبعة مصطفى الباني الحلبي، ط2،1395هـ ،975 م .

[2] - محمد ابن ألدولابي: الكنى والأسماء،جز2، ص536 ، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار بن حزم، بيروت،ط1 ،1431 هـ ،200 م.

8.13. دور مؤسسات التربية والتعليم: تلعب مؤسسات التربية والتعليم دوراً جوهرياً في مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال، وذلك من خلال تخصيص مواد خاصة بالطفولة في المجالين الأدبي والعلمي على حدا سواء، وفي جميع مراحل التعليم العالي والمتوسط، وذلك من اجل إعداد الطالب/الطالبة إعداداً جيداً على معرفة الطرق السليمة في تربية الأطفال وكيفية التعامل معهم، وما أهم الأساليب التربوية الايجابية التي يجب أن تستخدم مع الأطفال؛ فإن الطالب/ الطالبة اليوم هم الأب وإلام مستقبلاً، ولذا لابد أن تكون لديهم دراية كاملة بجميع المخاطر الأسرية التي قد تواجه الأطفال، وكيفية التعامل معها، لأن الوقاية خير من العلاج. كما يجب إعادة النظر في سياسات التعليم العالي والمتوسط في كثير من الدول العربية - ومنها ليبيا - من أجل تغيير سياساتها لأنها تركز على الجانب العلمي، وتهمل الجانب الاجتماعي في العملية التعليمية المتعلق بالحياة الأسرية، ولذا لابد من تغيير تلك السياسات من اجل التركيز الجانب العلمي والاجتماعي بشكل متساو حتى نضمن على الأقل - بشكل جزئي - إعداد الطالب/ الطالبة إعداداً جيداً للحياة الأسرية .

وكذلك يمكن أن تلعب مؤسسات التعليم دوراً هاماً في القضاء على محو الأمية، أو تحسين المستويات التعليمية لوالدين الطلاب، وذلك من خلال فتح أبواب المدارس، والمعاهد، والجامعات، من أجل تمكين كل من الأب/ الأم من مواصلة العملية التعليمة، مما يمكنهم من تغيير الكثير من السلوكيات، والعادات والتقاليد الموروثة في تربية الأطفال، والذي في الغالب تكون مبنية علي التسلط، والقسوة، والشدة في المعاملة، وإحلال قيم جديدة تحث على احترام الآخرين وتقدير مشاعرهم، وتقدير الرأي الأخر، وإن كان مخالفا ما دام في حدود القيم وثقافة الدين الإسلامي، وفتح قنوات للحوار والمجادلة بالحسنى والتأكيد على أهمية حقوق الطفل في اللعب والتعليم، والعناية بصحة الجسمية، والنفسية كمعاينة الطفل عند المرض، وتوفير العلاج له في الوقت المناسب، وعدم ضربه آو السخرية منه أمام الآخرين (أنظر: محمد بن ناضر السويد وآخرون: 2013، 326).

وخلاصة القول عند مواجهة العنف الأسري ضد الأطفال، لابد أن تعمل تلك الطرق - سالفة الذكر - مع بعضها بعضا بشكل متساو ومنتظم، لأن أي خلل أو قصور في إحدى تلك الطرق، سوف ينعكس سلباً في أداء عمل الطرق الأخرى للحد من مشكلة العنف الأسري ضد الأطفال.

14. قائمة المـراجع:

1. إبراهيم جابر السيد: العنف الأسري وأسبابه، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، بدون طبعه، 2013.

2. إجلال إسماعيل حلمي: علم الاجتماع الزواج والأسرة، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2013.

3. أحمد السيد إسماعيل: الفروق في إساءة المعاملة، وبعض متغيرات الشخصية بين الأطفال المحرومين من أسرهم وغير المحرومين من تلاميذ المدارس المتوسطة بمكة المكرمة، مجلة دراسات نفسية، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، مجلد (11) العدد (2) 2001.

4. ابتسام سالم خليفة: مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال وأثرة على المجتمع، واستراتيجيات الحد من هذه الظاهرة، مجلة كلية التربية العجيلات، جامعة الزاوية، العدد (12) 2018.

5. احمد عبد اللطيف ابو أسعد، وسامي محسن الختاتنة، سيكولوجية المشكلات الأسرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2011.

6. أحمد السيد محمد إسماعيل؛ توفيق عبد المنعم توفيق: دراسة بعض المتغيرات النفسية المرتبطة بإساءة معاملة الطفل لدى بعض الأسر المصرية، مركز دراسات الطفولة، قسم طب الأطفال، مؤتمر جامعة عين شمس، 1996.

7. أحمد محمد مبارك الكندي: علم النفس الأسري، الطبعة الخامسة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

8. اشرف سليمان ابوبكر: الإساءة ضد الأطفال وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2016.

9. أسامة كمال محمد: التماسك الأسري ومهارات حل المشكلات الاجتماعية لدى الابناء، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.

10. بدرية كمال أحمد: الإساءة للطفل "دراسة نفسية اجتماعية" المؤتمر العلمي الثاني لمعهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 1994.

11. حسن مصطفى عبدالمعطي: المناخ الأسري وشخصية الأبناء، دار القاهرة، القاهرة، 2004.

12. حنان محمد محمد على: الإساءة الو الدية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى الطفل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2005 .

13. جمعية البحرين النسائية: دراسة مقارنة عن سوء المعاملة في الأسرة البحرينية وبين وجهات نظر الأمهات والأطفال) مؤتمر حماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال، 2001.

14. رشا علي عبد العزيز موسى؛ زينب بنت محمد زين العايش: سيكولوجية العنف ضد الأطفال، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009.

15. رمضان عبد العزيز رمضان: عمالة الأطفال الأسباب والآثار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طرابلس ،2008.

16. سعيد محمد عثمان: الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

17. السيد عبد العزيز الرفاعي: إساءة معاملة الطفل وعلاقتها ببعض المشكلات النفسية، معهد دراسات الطفولة، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة عين شمس، 1994.

18. طارق أبو السعود: وسائل مواجهة العنف ضد الأطفال، مركز الإعلام المني، ب، ن.

19. عبدالكريم بكار: مشكلات الأطفال" تشخيص وعلاج، دار السلام،، الإسكندرية، ط2، 2012.

20. عبد الوهاب كامل: سوء معاملة وإهمال الطفل، دراسة ايدومترية على عينة مصرية، المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري الطفل المصري، وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، 1991.

21. عبد المجيد أحمد عبدالرحمن: الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لإيذاء الطفل وانتهاك حقوقهم، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية-كلية الآداب والعلوم المرج، جامعة بنغازي- العدد(1) المجلد (1) 2013.

22. عبد السلام عبد الغفار وآخرون: مظاهر إساءة معاملة الطفل في المجتمع المصري، مركز الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1997.

23. عادل محمد علي عبد الكريم: العلاقات داخل الأسرة في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2012.

24. عصام توفيق قمر وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2014.

25. غمار عادل إسماعيل: أسباب استخدام العنف ضد الأطفال في الأسرة السورية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2004.

26. غربي عطية الغنزي: ادراك أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لمتعاطي الكحوليات وغير المتعاطين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1998.

27. لونه عبدالله رنان: الإساءة اللفظية تجاه الأطفال من قبل الوالد وعلاقتها ببعض المتغيرات المتعلقة بالأسرة، رسالة ماجستير، دراسة وصفية، كلية التربية، جامعة غزة، 2006.

28. محمد بن ناصر السويد وآخرون: قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة، دار الزهراء، الرياض،2013.

29. محمد سيد فهمي: العنف الأسري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،.2012

30. محمد النوبي محمد: مقياس إدمان الانترنت، "لدى طلاب الجامعة الموهوبين، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2010.

31. مي بنت كامل بن محمد: مي بنت كامل بن محمد، إساءة المعاملة البدنية والإهمال الوالدي والطمأنينة النفسية والاكتئاب، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.

32. ماجدة أحمد حسن المسحر: إساءة المعاملة في مرحلة الطفولة كما تدركها طالبات الجامعة، رسالة ماجستير، كلية التربية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، ..2007

33. مطاوع بركات: العنف الموجه ضد الأطفال، دراسة في مرحلة التعليم الأساسي، وزارة الشؤون الاجتماعية والتربية بالتعاون مع مكتب اليونيسيف، دمشق، 2004.

34. مفيدة الشامي، وختام أبو عطية: عمالة الأطفال في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 16، العدد (1) 2002.

35. ماجد ابو جابر وآخرون: إدراكات الوالدين لمشكلة إهمال الأطفال والإساءة إليهم في المجتمع الأردني، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 5، عدد 1، 2009.

36. نسيم السعيد حسين طبل: نسيم السعيد حسين طبل إساءة معاملة الطفل وعلاقتها ببعض متغيرات البيئة الأسرية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2006.

37- هاني مصيلحي السيد: إساءة المعاملة الوالدية وعلاقتها بالغضب في مرحلة الطفولة المتأخرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2006.

38.يامن سهيل مصطفى: العنف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمشق، وجود فروق جوهرية في الإساءة اللفظية من قبل الوالدين تبعاً لمتغير، 2009-2010.